AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

الاقتصاد العراقي بين الظاهرة الريعية وضرورات التنويع

م. د عماد خليل عيدان

Emad.khalil.eddan@gmail.com

المستخلص

يلعب القطاع النفطي و الإيرادات النفطية دورا أساس في الاقتصاد العراقي ، إذ تُسهمُ بنحو 70% من الناتج المحلّي الإجمالي، ونحو 94% من موارد الموازنة العامّة، و98% من قيمة الصادرات. ونظرة بسيطة لتلك النسب تبيّن أنّ هذا الاقتصاد يعاني من الهيمنة الريعية أو الأحادية الاقتصادية؛ بسبب الاعتماد شبه الكامل على هذا النفط في تسيير بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى ، يقابلها الإهمال الكبير والتهميش المستمرّ لدور القطاعات الأخرى (الزراعي، الصناعي، الخدمي)، الأمر الذي أدّى بمرور الوقت إلى استفحال هذه الظاهرة مسببة اختلالات مزمنة، يعاني منها الاقتصاد العراقي، الأمر الذي دفع باتّجاه البحث عن استراتيجيات أو سيناريوهات تستند إلى تخطيط علمي واضح يؤدّي بدوره إلى تعظيم الطاقات الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية؛ لتُسهمُ في التخفيف والحدّ من الهيمنة الريعية. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتوصّل إلى جملة من الاستنتاجات، خُتِمّ البحث ببعض المقترحات التي يأمل أن تأخذ طريقها إلى أصحاب القرار والإدارات الحكومية؛ من أجل الحدّ من هذه الظاهرة باتّجاه تطبيق آليات التنويع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي، الريعية، الاقتصاد العراقي، القطاع النفطي، أحادية الاقتصاد.

Abstract

The oil sector and thus oil revenues play a fundamental role in the life of the Iraqi people, as they contribute about 70% of the gross domestic product, about 94% of the general budget resources, and 98% of the value of exports, and a simple look at those ratios shows that the Iraqi economy suffers from the dominance of the rentier or economic unilateral phenomenon. Because of the almost complete dependence on this sector for the conduct of life in general and the rest of the other economic activities ، It is matched by the great neglect and the continuous marginalization of the role of other sectors (agricultural, industrial, and service), which led over time to the exacerbation of this phenomenon, causing chronic imbalances in the Iraqi economy,

which pushed the direction of searching for strategies or scenarios based on clear scientific planning, which in turn leads to maximizing The productive capacities of the various economic sectors contribute to mitigating and reducing the rentier hegemony. The researcher adopted the descriptive analytical approach to reach a number of conclusions. The research also concluded with some proposals that he hopes will take their way to decision-makers and government departments in order to reduce this phenomenon towards the application of diversification mechanisms.

Key Words: The Iraq economic ، Rentier ،The Oil sector ، Monoeconomics ، Rentier economy .

المقدّمة

على الرغم من امتلاكه ميزة نسبية تفتقر إليها كثير من دول العالم، متُمثّلة بالثروة البترولية الهائلة، التي يمتلكها يعاني الاقتصاد العراقي يعاني - كغيره من الاقتصاديات المتخلفة في المنطقة - من مشكلات كثيرة؛ لأنّها اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد في تحريك عجلتها الاقتصادية، ورسم سياساتها التنموّية على مصدر وحيد للدخل مصدره (سلعة واحدة)، الأمر الذي غالبا ما يعرّضها إلى أزمات متكرّرة ناجمة عن التذبذب في الإيرادات التي جاءت نتيجة تصدير تلك السلعة إلى الأسواق العالمية. أيْ سيادة الظاهرة الريعية على تلك الاقتصاديات، الأمر الذي ترك تأثيراته على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي والصناعي في هذه الدول، ومنها العراق ما عرّضَ تلك القطاعات إلى الإهمال والتهميش، مُخلّفة اختلالا هيكليا في مجمل الاقتصاد انعكس وبشكل سلبي على الموازنة العامّة للدولة. ما يوجب دراسة هذه الظاهرة ومدى ارتباطها بالاقتصاد العراقي وآليات مواجهتها، من خلال تبنّي استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل، من خلال الالتفات إلى بقية القطاعات الاقتصادية، وتفعيل دورها، ومساهمتها في الناتج المحلّي الإجمالي. ما يعني رفد الموازنة العامّة للدولة بالإيرادات، والحدّ من أحادية الاقتصاد العراقي وريعيته.

أولا- مشكلة البحث

تتجسّد مشكلة البحث في إنّ استمرّار الهيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي من شأنها أنْ توّلد اختلالات هيكلّية تؤدّي إلى حصول أزمات اقتصادية، من الصعوبة بمكان تجاوزها مستقبلا. وتنطلق الدراسة من التساؤل الآتي : هل إنّ التنويع من شأنه أنْ يُجَنّبَ الاقتصاد العراقي تلك الأزمات.

ثانيا- أهمّية البحث

تتجلى أهمّية البحث في أنّ التصدّي لأهمّ مشكلة يتعرّض لها الاقتصاد العراقي، ووضع الآليات للخروج من مأزق الريعية، هو حجر الزاوية لتفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتنويع مصادر الدخل، ومنه إلى رفع معدّلات النموّ الاقتصادي

.

ثالثا – فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها (إنّ مغادرة الريعية من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، والعمل على تنويع مصادر الدخل من شأنه أنْ يلعب دورا فاعلا في تبنّي أنموذج تنموّي قادر على التصدّي للأزمات الاقتصادية المحلّية بشكل خاصّ، والدولية ذات التأثير على الاقتصاد العراقي).

رابعا – أهداف البحث

من أجل إثبات الفرضية أو نفيها يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية :

1- تحديد التأثيرات الناجمة عن الظاهرة الريعية.

2- تشخيص مظاهر الريعية في الاقتصاد العراقي.

3- وضع خطوط عامّة، يمكن الاسترشاد بها في بناء أنموذج تنموّي يتلاءم وسمات الاقتصاد العراقي.

خامسا – منهجية البحث

سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وبهدف إثبات فرضية البحث أو نفيها تمّ طرح التساؤلات الآتية:

* ما الريعية ؟ وكيف يمكن تصنيف الدولة الريعية دون غيرها ؟

- ما دور النفط في الاقتصاد العراقي ؟
- ما الرؤى المستقبلية للخلاص من الريعية ؟

سادسا – هيكلّية البحث

سيتناول الباحث المحاور الآتية :

المحور الأول – الظاهرة الريعية – المفهوم – السمات – التأثيرات.

المحور الثاني - مظاهر الريعية في الاقتصاد العراقي.

المحور الثالث – سبل تجاوز الظاهرة الريعية (سيناريوهات التنويع).

المحور الأول

الإطار المفاهيمي للظاهرة الريعية :

تمهيد

في خمسينيات القرن العشرين وستيناته، كان خبراء الاقتصاد يعتقدون أنّ البلدان التي تنعم بثروة الموارد الطبيعية، سيكون لديها ما يكفي من الإيرادات للاستثمار في الطرق والمدارس وغيرها من البنى التحتية التي تحتاجها في عملية التنمية. كما إنّ علماء السياسة كانوا يؤمنون بفضائل ثروة الموارد؛ لأنّها ستؤدّي إلى زيادات طارئة في دخل الفرد، وتحسّن نوعي يطال مظاهر الوضع السياسي كلّه، وتدفع بالحكومات للاهتمام بشعوبها، وكذلك تحرير المرأة، وتمكينها من حقوقها السياسية(مايكل، 2013، 29).

إلّا إنّ هذه التنبُّؤات سواء أكانت الاقتصادية منها أم السياسية لم تتحقّق في كثير من البلدان، التي تتربّع على ثروات هائلة من الموارد الطبيعية النفطية على وجه التحديد.

أولا- المفاهيم

1- الريع: لغة

تشير معاجم اللغة العربية وقواميسها (ابن منظور ، لسان العرب ، المجلّد الثامن ، 1793 – ومختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، 266 – ومعجم الصحاح ، الجوهري ، ط3 ، بيروت ، 2008 ، مادة ريع 441) إلى أنّ الريع هو: النماء، والزيادة. فيقال أرض مَريعةٌ بفتح الميم، أي مُخصبة. ويقال: راعت الإبل، أي كَثُرَ أولادها. وراع الطحين، زاد وكَثُرَ ريعا ، وراع الطعامُ، أيْ صارت له زيادة في العجن والخبز. وريع البذر، فَضلَ ما يخرج البذر على أصله ، وريع تجارته، أنماها وزاد فيها، ريع الشباب هو في ريعان عمره في أوله ، في عزّه، أي المدّة الزاهية من حياة الإنسان.

2- الريع: اصطلاحا

لقد تباينت وجهات نظر كلٌّ من الاقتصاديين والسياسيين على حدّ سواء حول مفهوم الريع على الرغم من اتّفاقهم على مضمون الريع المتُمثّل باعتماد الدولة على مصدر وحيد للدخل. وأول من أشار إلى هذا المصطلح هو الاقتصادي آدم سميث في كتابه (ثروة الامم)، إذْ فرّقَ سميث بين الريع وصور الدخل الأخرى، كالأجور والأرباح. وعدّ سميث أنّ الريع عنصر من عناصر النفقة، شأنه شأن دخل سائر عناصر الإنتاج، ويبدو ذلك واضحا عند الحديث عن عناصر الثمن الطبيعي للسلعة في المجتمع البدائي قبل أنْ تظهر الملكية الفردية في الأرض، وقبل أنْ يتراكم رأس المال. و تتوقّف قيمة السلعة على العمل الإنساني المبذول في إنتاجها. ولكن مع تقدّم المجتمع تصبح الأرض محلّا للملكية الخاصّة، ويصبح رأس المال عنصرا لازما في الإنتاج ، وفي هذه الحالة لا مناص من إعطاء عائد لصاحب رأس المال ، وصاحب الأرض. ومن ثمّ يتحلّل ثمن السلعة إلى عناصره الثلاثة: الأجر، الربح، والريع. (Adam Smith, , 2007, 43).

في حين نجد أنّ الاقتصادي دافيد ريكاردو قد أعطى الريع معناه الاقتصادي في كتابه (حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)، فالريع من وجهة نظر ريكاردو (هو المبلغ الذي يدفعه المزارع للمالك نظير استغلال الأرض. وقد عرّفَه

بعبارة أخرى، بأنّه الميزة النسبية الطبيعية لأرض على أخرى، أقلّ منها في الخصب، أو ذلك الجزء من ناتج الأرض، الذي يدفعه المستأجر للمالك نظير استغلاله قوى الأرض غير القابلة للهلاك. ويذكر أنّ هذه الميزة أو الريع تزداد مع الزمن .

ويعلل ريكاردو ذلك بالترتيب الذي وضعه لاستغلال الأراضي الزراعية، فهو يذكر أنّ الناس ابتدؤوا بزراعة الأرض الخصبة، ولم يكن هناك ريع في أول الأمر. ولكن بعد ازدياد السكان عمدوا إلى استغلال الأرض الأقلّ خصوبة، فنشأ من ذلك الريع، أي الميزة الفرقية التي للأرض الأولى على الثانية. ولما استمرّت زيادة السكان لجؤوا إلى زراعة أراضي أقلّ خصوبة من الثانية، وبذلك ازداد ريع الأرض الأولى، وظهر ريع للأرض الثانية. واستخلص بصفة عامّة أنّ زيادة السكان تستتبع استغلال الأرض، التي تقلُّ خصوبتها، فيؤدّي ذلك إلى ارتفاع الأثمان . (عبد ، 1938 ، 46- 47) وعليه فالريع، هو الفرق بين أثمان المنتجات، التي تتحدّد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقلّ خصوبة، وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة، التي زرعت أولا، ويحصل عليه أصحاب تلك الأراضي الخصبة .(لبيب ، 1986 ، 147- 148)

كما إنّ الريع يمثّل إنقاصا لجزء من الإنتاج الاجتماعي، إذْ يستعمل في إعانة طبقة غير منتجة، وغير عامّلة. والريع كما وصفه ريكاردو (ليس خلقا جديدا للدخل، بل يمثّل على الدوام دخلا موجودا بالفعل). ونظرا لأنّه خُصّصَ لإعانة طبقة كسولة من أصحاب الأرض، فقد عُدّ ضريبة على النظام الإنتاجي (فنشنز ، بلا سنة طبع ، 18).

أمّا كارل ماركس فهو أول من لفت الانتباه إلى ما أسماه (الرأسمالية الريعية)، ويقصد بها تلك الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية المتُمثّلة بطبقة رأسمالية غير منتجة اقتصاديا، ودخلها لا يتأتّى من إنتاج البضائع والسلع، بل من خلال امتلاك مصادر الريع مثل: الأراضي، والعقارات المؤجّرة، وحتى الأسهم والسندات .(عدنان ، 2013 ، 7- 8). ويرى ماركس أنّ علاقات القرابة والعصبية تقوى في المجتمعات التي يسيطر بها الاقتصاد الريعي. أمّا التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر فيها علاقات الإنتاج .(محمد ، 2010 ، 7).

لقد صاغ الاقتصادي الإيراني حسين مهدوي المفهوم الحديث للريع في السبعينات من القرن الماضي إذ عرّفَ الريع من خلال تعريفه للدولة الريعية، مُبيّنا أنّ الريع هو (ذلك الدخل الذي يُدفع وبشكل منتظم من قبل أشخاصٍ أجانب أو هيئات حكومية أجنبية لمصلحة أفراد أو هيئات أو حكومة الدولة . (تحسين ، 2012 ، 157) وبذلك قد يكون الريع مصدرا للدخل من دون أيّ مجهود فكري أو مجهود مادي أو حتى مجهود بدني، ولا يحتاج إلى آليات للتصنيع والإنتاج ، و يعتمد على الثروات الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها.

ويُعرّفَ الريع بأنّه المبلغ المدفوع نظير استغلال عناصر الإنتاج ثابتة العرض، ولا يقتصر الأمر على الأرض وحدها، وإنمّا على العناصر جميعا ثابتة العرض .(ساميلسون ، 2006 ، 274).

ويُعرّفَ الريع النفطي بأنّه (الفرق بين الكلفة الكُلّية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق)، وسعر المنتجات المُكرّرة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزّع الريع النفطي – بعد استبعاد التكاليف جميعها وأرباح الشركات الوسيطة – بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين كلفة الإنتاج وسعر النفط الخام)، وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المُكرّرة). (حسين ، 2006 ، 236- 237).

إنّ مفهوم الريع بمعناه الواسع يشير إلى أشكال الدخول كافّة، الراجعة إلى هبات الطبيعة، فهو ظاهرة عامّة تعرفها الاقتصادات جميعا، وينحصر الخلاف بينها فقط في مدى الأهمّية النسبية التي يمثّلها الريع مقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى. .(حازم ، 1989 ، 279- 280).

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّه قد استعملت مصطلحات مرادفة للريع كـ: الاقتصاد الريعي، والدولة الريعية، والمرض الهولندي، التي تشير إلى دلالات قريبة أو متشابهة إلى حدّ ما.

فالاقتصاد الريعي من وجهة نظر الخبير الاقتصادي د. صبري زاير السعدي، هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المُتولّد من إنتاج النفط أو الغاز المملوك كُلّيا(الطاقات الإنتاجية والاحتياطيات) للدولة . وتتلخّص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير اسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع اسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلّي الإجمالي. وتموّلُ الإيرادات النفطية النسبة العظمى من الاستثمار العامّ، الذي يُشكّل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكُلّي، وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية). وتُسهمُ قيمة الصادرات النفطية (العملات الاجنبية) بأكثر من 50% من مجموع الصادرات.

(صبري ، 2009 ، 43) . فضلا عن ذلك قد يتّصف الاقتصاد الريعي بسمات منها (بلغيت ، 2020 ، 572) :

1- وجود فرق كبير بين تكلفة استغلال الريع وبين بيعه إلى الأطراف الخارجية.
2- تُشكّل المداخيل المترتبة على الريع الخارجي ما نسبته 40% فما فوق من الناتج المحلّي.
3- الاعتماد المفرط على مداخيل الريع الخارجي في تكوين الموازنة العامّة للدولة.
4- الاعتماد على الاستيراد بشكل مفرط.
5- غياب الروابط الإنتاجية.
6- الانحياز المفرط للصناعات الثقيلة رأسمال المكثف.
7- عدم الاهتمام بالصناعات التحويلية والزراعية، وإعطاء أفضلية للاستيراد على حساب الاستثمار الخاصّ والعامّ.
8- هيمنة الدولة على عائدات الريع الخارجي والتصرّف فيها.

في حين أنّ الدولة الريعية يمكن تعريفها بأنّها تلك الدولة التي تعتمد في إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية، وعلى ما يخرج من الأرض، أو تعتمد عليها بنسبة كبيرة. بمعنى لا وجود لنشاط اقتصادي، وإذا كان هناك ثمة نشاط اقتصادي فهو هامشي. وقد طوّر حازم الببلاوي هذا المفهوم، وشخّصَ أربع خصائص رئيسة تشترك فيها الدولة الريعية في العالم العربي ومنها: (عدنان،2013،9)

1- الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد.

2- يتأتّى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلّي إلى قطاع إنتاجي قوي.

3- تُشكّل الأيدي العامّلة المشتغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

4- تكون الدولة (الحكومة) هي المتلقّي الرئيس للريع الخارجي.

أمّا مصطلح الدولة شبه الريعية، فيُطلقُ على الدول التي تعتمد في جانب من إيراداتها على مصادر خارجية أخرى غير العائدات النفطية. ومن هذه المصادر: العوائد التي تحصل عليها الدولة، نتيجة لموقعها الاستراتيجي ودورها السياسي في منطقة جغرافية ما، وإيرادات السياحة، والمعونات الخارجية التي تحصل عليها، فضلا عن التحويلات المالية لمواطنيها العامّلين في الخارج. .(محمد ، 2010 ، 7).

المرض الهولندي – ظهر هذا المصطلح لأول مرّة عامّ 1977 من قبل مجلّة (The Economist) لوصف تدهور بعض القطاعات الاقتصادية في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي فيها (en.Wikipedia.org.1988.23). استعمله الاقتصاديون للدلالة على ضعف القطاعات الاقتصادية غير النفطية من الاقتصاد. وهناك روايتان مختلفتان لأصل العبارة، تشير الأولى إلى التحوّل الجذري الذي طرأ على الاقتصاد الهولندي في أثناء مرحلة ازدهار تجارة زهرة التوليب في القرن السادس عشر، فيما اشتقت الرواية الثانية من أثر تطوير الغاز الطبيعي وتصديره في الستينات من القرن العشرين، إذ تقول النظرية : إنّ الأرباح غير المتوقّعة في أحد القطاعات تميل إلى رفع أسعار الصرف، مما يجعل التصدير في القطاعات الأخرى أعلى تكلفة والاستيراد أرخص. وفي تلك العملية يتمّ تجفيف الموارد الرأسمالية من الزراعة والتصنيع، وامتصاصها في قطاعات خدمية ومواصلات وإنشاءات وأجزاء أخرى من الاقتصاد التي لا يمكن المتاجرة بها .(توبي ، 2010 ، 53).

ثانيا – أنواع الريع (مايح ، 2018 ، 26- 36) ، (وليد ، 2011 ، 48- 52)، (جاوي ، 2015 ، 4)

يميّز الباحثون بين مجموعة من أنواع الريع وهي:

1- **الريع الاستخراجي (الطبيعي)** – ويقصد به ذلك الريع المتحصّل من إنتاج الموارد الطبيعية وتصديرها، ولذلك أحيانا يُطلقُ عليه بالريع الطبيعي. وعادة يستحوذ هذا النوع من الريع على بقية الأنواع، ولا سيّما في البلدان النفطية ومنها العراق. ويتمثّل بالفارق بين تكلفة استخراج أو إنتاج هذا المورد وسعر البيع.
2- **الريع الاستراتيجي** – وهو الريع الذي تحصل عليه الدولة، نتيجة الموقع الذي تتمتّع به من حيث: موانئها وممراتها البحرية، أو خطوط نقل البترول وأنابيبه عبر أراضيها كـ: قناة السويس، قناة بنما، أو المواقع السياحية في بعض الدول ، كالسياحة الدينية في بعض الدول الإسلامية أو مواقع السياحة التاريخية والتراثية كالأهرامات في مصر، وآثار بابل وسومر في العراق، أو مواقع السياحة الترفيهية كالشلالات والبيئة الطبيعية والمناخ المعتدل في اقليم كردستان العراق .
3- **الريع السياسي** – وهو ذلك الريع الذي تحصل عليه الدولة بحكم مكانتها في السياسة الدولية، أو مركّز الاستقطاب العالمي، فهذه الدول تستغل مكانتها السياسية بين الدول للحصول على القروض والمساعدات المالية. وقد يُطلقُ أحيانا على هذا الريع بالريع الداخلي، حينما تستغل جهة ما حزبية أو سياسية مكانتها وسلطاتها في الحكم للحصول على امتيازات عن طريق: العمولات، أو ابرام العقود للمشاريع الاستراتيجية في ذلك البلد، أو من خلال سوء توزيع موارد الدولة وثرواتها لحسابها الخاصّ. وقد ازدادت حصّة هذا النوع من الريع في العراق بالسنوات الأخيرة بسبب استشراء الفساد بمفاصل الدولة العراقية كلّها.

4- **الريع الناجم عن تحويلات العامّلين بالخارج** (المغتربين) – يعدّ هذا النوع من الريوع في كثير من الدول من أهم التدفّقات المالية الخارجية التي تعود عليها . وبالمقابل فإنّ هذه الأموال هي بمنزلة تسرّبات من اقتصاديات الدول الريعية تحرم منها سنويا. وتختلف وجهات نظر بعض الباحثين حول إمكانية احتساب هذه الأموال من ضمن الريوع التي تحصل عليها الدول من عدمه مبرّرين ذلك؛ بأنّها تذهب إلى القطاع الخاصّ .

5- **الريع التحويلي أو ريع الإعانات** – ويقصد به المبالغ التي تقدّمها أو تحوّلها إحدى الدول لدولة أخرى، بدافع التعاون والمساعدّة، وتوثيق عرى الروابط السياسية بين الدول، أو لمواقف سياسية مُعيّنة اتّخذتها هذه الدولة أو تلك، فاستحقت تلك الإعانة أو المكافئة. وقد تكون تلك الإعانات والمساعدات مقدّمة من المؤسّسات والمنظّمات الدولية. ويعدّ هذا النوع من المساعدات والاعانات نوعا من أنواع الريع؛ نتيجة لغياب المجهود المبذول في الحصول عليه من قبل الدول المستفيدة.

6- **ريع الندرة** – وهو ذلك العائد الذي يتحقّق لعنصر إنتاجي غير مرن، وقد لا يرتبط هذا النوع من الريع بالموارد الطبيعية، إنّما قد يحصل عليه رياضي مشهور؛ لتمتّعه بمهارات رياضية عالية قد لا تتوفّر لغيره من اللاعبين، أو لموسيقار، أو لأستاذ جامعي نتيجة للمؤهّلات التي يتمتّع بها، والتي يفتقر إليها زملائه من الأساتذة. ويتمثّل هذا الريع بالفرق بين الراتب الذي يستلمه هذا الاستاذ ورواتب زملائه، وهذا الفرق يُدفع للمؤهّلات التي يحملها دون غيره.

7- **الريع التضخّمي** - (ضريبة التضخّم): وهو الشكل الذي أصبح يستنزف الموارد والثروات الفردية، وبشكل خاصّ الأفراد محدودي الدخل من العامّلين في المنظومة المركّزية للدولة في مراكز المدن. ولات سيّما مدّة التسعينات، والتي تحوّلت طبقة الموظّفين بسببه من أُجراء إلى عمّال سخرة؛ بسبب انسحاق أجورهم ومدخولاتهم الشهرية، وتعويضها بشيء من الحصّة التموينية لسدّ رمق العيش، بعد أنْ تدنّتْ القوى الشرائية لمدخولاتهم النقدية .(مظهر ، 2010 ، 47-48)

ثالثا- الاثار الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة الريعية

1- تتأثّر الاقتصاديات الريعية وبشكل كبير بتقلّبات أسعار هذا المورد وتذبذباته في السوق العالمي، الأمر الذي يضع هذه الاقتصاديات تحت وطأة المتغيّرات الخارجية، فتتعرّض هذه الاقتصاديات بين الفينة والأخرى إلى أزمات اقتصادية متكرّرة.

2- إنّ الوفرة المالية التي أفرزتها الحالة الريعية قد أسهمتْ بإلغاء دور الضريبة في الاقتصاد حتى أصبح من غير المنطقي في غمرّة هذه الوفرة المالية اللجوء إلى الضريبة، و لغيابها تأثيرات سلبية، لعل أبرزها: إهمال مشاركة أفراد المجتمع في الخطط والبرامج التي تنفذها الحكومة، وكذلك غياب الشعور بالانتماء أو الشعور بالدور الرقابي على أداء الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ الخطط والبرامج. (أسامة ، 1982 ، 212).

3- تدفّق عائدات كبيرة وبالنقد الاجنبي من جرّاء تصدير هذا المورد يؤدّي إلى رفع قيمة العملة المحلّية بسرعة كبيرة إزاء العملات الدولية، ممّا يترتب عليه أضعاف لقدرة القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة. إذ إنّ ارتفاع سعر صرف العملة المحلّية يحدّ من القدرات التنافسية لمنتجات هذه القطاعات في السوق المحلّية والدولية؛ لأنّ أسعار المستوردات من السلع الاجنبية تصبح أرخص من مثيلاتها المحلّية.

4- يدفع الريع النفطي باتّجاه نشوء سلوك يسعى نحو الريع والفساد وفقدان المُساءلة والشفافية، وهو ما يؤثّر سلبا على المناخ الاستثماري وبيئة الأعمّال في هذه الدول.

5- تتّسم البلدان الريعية بتضاعف أعداد الوظائف ولا سيّما الإدارية والمكتبية غير الإنتاجية بصرف النظر عن الحاجة، وتتضخّم الأجهزة الحكومية، وتتوسّع توسّعا عشوائيا، وترتفع بالآتي تكلفة الإدارة العامّة في هذه الدول بحيث تتجاوز نسبتها إلى الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة تكلفة الإدارة العامّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي في الدول المتقدّمة. (أسامة ، 1982 ،213) . إنّ ما تقدّم ولّد :

أ- ترييف المدن وانفجارها بالاتّجاهات كافّة، نتيجة سياسة التوظيف الحكومية.

ب- انتشار البطالة المقنعة بين مؤسّسات ودوائر الدولة.

ت- القصور في تقديم الخدمات كالتعليم والصحّة.

6- السلطة الحاكمة في الدولة الريعية لا تهتمّ في الغالب بالتعليم كثيراً، وأكثر ما يكون التعليم في الدول الريعية ذا مناهج فارغة المضمون، ويكون التعليم شبه مشتّت، وأشبه ما يكون لسدّ فراغ ومثله التعليم الجامعي؛ لأنّ مثل هذه الدولة لن تكون بحاجة ماسة إلى المجتمع المتعلّم؛ لأنّ اقتصادها أولا وأخيراً يعتمد على الريع، الذي عادة يكون طبيعياً، وليس بحاجة إلى مهارات كثيرة لاستخراجه أو إنتاجه .(محمد ، 2012 ،3).

7- قد يدفع التركيز على استغلال الموارد الطبيعية، الفوائض الريعية إلى نشوب الصراعات والخلافات، وأحيانا الحروب الاهلية على المستوى الوطني وحتى الاقليمي نتيجة الاختلاف على ملكية هذا المورد الطبيعي أو ذاك، أو كيفية توزيع عائداتهما الريعية ما بين أقاليم البلد المختلفة أو على فئات سكانه المختلفين وأقسامهم من حيث: العرق، واللغة، والدين، والمذهب.

8- اعتماد القطاع النفطي على أنماط كثيفة لرأس المال وموفرة للعمّالة، أذ إنّ 60% من الناتج المحلّي الإجمالي لا توظّف سوى 1% من العمّالة المتوفرة .فضلا عن إنّ التوفير المالي في ميزانية الدولة قد دفع باتّجاه توسيع القطاع العامّ غير الإنتاجي، وإلى مزيد من البطالة المقنّعة في دوائر الدولة ومؤسّساتها، وشيوع ثقافة مفادها أنّ العراق دولة نفطية غنية يتطلّب منها تحقيق الرفاه الاقتصادي لمواطنيها عن طريق الوظائف الحكومية والخدمات شبه المجانية وغيرها .(عاطف ، 2008 ، 7).

9- الاقتصاد الريعي ينتج سلوكاً سياسيا في الدولة الريعية مبنياً على تعميق النعرات العشائرية والطائفية؛ بهدف تعميق الخلافات داخل المجتمع، مما يُسهّل السيطرة على تحرّكاته. كما إنّها (الدولة) ، تعتمد على استعمّال تنظيمات مسلحة تعمل تحت عناوين وواجهات متنوّعة على حساب منظّمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

10- تفقد الدولة الريعية القدرة على تأسيس أنموذج تنموّي ناجح، وتميل إلى الفساد وانعدام الكفاءة في إدارة الاقتصاد الأحادي الجانب، ويستمر الحاكم بممارسة سلطاته من خلال :

أ- التوسّع في الأجهزة الأمنية والعسكرية (القمعية)؛ لإشغال الناس من جهة، وقمع المعارضة من جهة أخرى.

ب- شراء الذمم والولاءات بإعطاء المكرمات، والاستجابة إلى التذمّر الشعبي بزيادة الأجور والرواتب وتوسيع الهبات:(تقاعد ، مُخصّصات شهداء، معونات فقراء، هبات شيوخ عشائر، وسياسيين، ومفصولين وغيرها). (عدنان ،2013 ، 26)

11- تتّجه أغلب الاستثمارات في الاقتصادات الريعية إلى قطاع الخدمات والعقارات، وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي، وإشاعة نمط الاستهلاك الترفي والتفاخري. والإقبال على المضاربات، ما يعني تدفّق المزيد من السيولة أو العملات الصعبة من السوق المحلّية إلى السوق الدولية، وتآكل الادّخارات، وحرمان اقتصاد الدولة منها.

12- تسعى الدولة الريعية، وبقصد الاستئثار بالسلطة والحكم والريوع، لتكوين قوى ضغط موالية لها، وتقديم الامتيازات والمنح والعطايا والتسهيلات المالية، بهدف الوقوف حائلاً أمام التنظيمات المستقلّة عن الحكم، أو التنظيمات المعارضة

للسلطة الحاكمة، وهي تنظم أنصارها في إطار جهاز الدولة أو تشكيل مجاميع شبه مستقلّة تأتمر بأمرها. وتشير الدراسات أنّ تشكيل قوى الضغط الموالية في الدول الريعية. يعدّ مانعاً أمام تكون المجتمع المدني المستقلّ عن الحكم. كذلك الرأسمال الاجتماعي، وعلى أساس سياسة "الشكليات" في الدولة الريعية، فإنّ فروع المجتمع المدني كلّه مثل، الأحزاب والمؤسّسات المدنية وغير الحكومية هي منظّمات شكلّية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية، والقيام بالرقابة على مؤسّسات الحكم .(محمد ، 2012 ، 3).

13- يميل الحاكم في الدولة الريعية إلى شراء الجمهور بالأموال بعد أن يملأ خزائنه منها، فيتعطل الإنتاج المحلّي الزراعي والصناعي ليخلق مجتمعا استهلاكيا معتمدا على الاستيراد في سدّ احتياجاته، فليس من مصلحة الحاكم ظهور طبقات صناعية وزراعية، ذات نفوذ مستقلّ تصبح منافسة له . وإنْ كانت هناك مشروعات فهي وهمية أو عديمة الجدوى الاقتصادية. والعراق يزخر بمثل هذا النموّذج الفاشل من الاستثمار الحكومي .(عدنان ، 2013، 21- 22).

المحور الثاني

ملامح الريعية في الاقتصاد العراقي

واحدة من السمات التي ميّزتْ الاقتصاد العراقي قبل اكتشاف البترول في العشرينيات من القرن الماضي، أنّه اقتصادٌ شبه إقطاعي، يعتمد الزراعة كأساس لحياته الاقتصادية ، والتجارة بشكلها البسيط كنشاط ثانوي، إذ كان القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الرئيس والمساهم في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي. وقد لعبت الصادرات الزراعية في العراق في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا كبيرا في التجارة الخارجية، وقد تركّزت تلك الصادرات على الحبوب كـ: الحنطة، والشعير، والتمور، والمنتجات الحيوانية مثل الصوف والجلود، وتصدير الحيوانات الحية كالأغنام والخيول. ومنذ عامّ 1878 – 1925 توسّعت قيمة الصادرات الزراعية بصورة مطلقة خلال هذه المدّة فارتفعت أكثر من الضعفين والنصف (حسن ، 1965 ، 124). وقد كانت أسواق كثيرة تستقبل الصادرات العراقية، ومنها: المملكة المتّحدة، والهند، وفرنسا، والمانيا، وامريكا، وايران، وسوريا، ومصر، واليابان، وهولندا، والدنمارك وغيرها.(حسن ، 1965 ، 133). لكنّ هذا الحال لم يدم طويلا، فبمجرد تزايد العوائد البترولية بدأ القطاع الزراعي بالتراجع، وبدلا من أنْ يكون القطاع النفطي داعما لهذا القطاع، بدأت الدولة العراقية بالاعتماد شبه الكامل على البترول، حينما برزت الأهمّية الاقتصادية للنفط بوضوح في أوائل عام 1951، إذْ بدأ العمل بمعادلة مناصفة الأرباح بين الشركات النفطية والحكومة العراقية. وقد بلغ دخل الحكومة في تلك السنة من عائدات النفط 13.3 مليون دينار (يوسف ، 1982 ،49).

وقد لا يختلف أثنان حول دور العوائد البترولية وفاعليتها، ولا سيّما بعد تزايد كمّيات الإنتاج وارتفاع معدّلات الأسعار في تنمية الاقتصادات المالكة لهذه الثروات وتطويرها، ومنها العراق. وقد أشادت كثير من الدراسات بدور البترول وعوائده الهائلة في التنمية الاقتصادية، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، إذ إنّ الإيرادات الريعية تُمثّل مصدرا لتوفير العملات الاجنبية، والتي تستعمل لتمويل موازنات تلك الدول، ثُمّ انعكاس ثمار ذلك على بقية القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات فضلا عن رفع مستويات المعيشة لأفراد المجتمع عموما. وعلى الرغم من محاولة كثير من هذه البلدان (النفطية) الخروج من مأزق الريعية، من خلال إقدامها على خطوات جريئة في ميدان التطوّر الصناعي والزراعي والخدمي؛ لتُسهمُ تلك القطاعات جنبا إلى جنب مع القطاع الاستخراجي في ديمومة الاقتصاد وتنميته، ثُمّ تقليل الاعتماد على النفط والتخلّص

من التبعية الريعية، والتي غالبا ما تكون مرتبطة ومتأثّرة بالعوامل الخارجية، الأمر الذي يعرّض تلك الاقتصادات إلى أزمات بين الآونة والأخرى، في ظلّ غياب الاستراتيجيات الملائمة وسوء التخصيص للموارد بشكل عامّ والإيرادات البترولية بشكل خاصّ. ومن هنا فقد كان الفشل دائما نصيب خطط التنمية وبرامجها، والتي نقرؤها على الورق دون أن نجد لها وجود على أرض الواقع. ولم يتمكّن العراق - وعلى مدى أكثر من ثمانية عقود مرّتْ - من بناء قاعدّة إنتاجية متنوّعة، ذات إمكانية وقدرة على الدفع باتّجاه خلق أنموذج تنموّي، على الرغم من امتلاكه الميزة النسبية في الموارد الطبيعية من: النفط، والأراضي الصالحة للزراعة، والمياه الوفيرة، فضلا عن اليد العامّلة الرخيصة، ولا سيّما بعد عامّ 2003، فلم يعُدْ الاقتصاد العراقي قادرا على النهوض بأعبائه، وعدم قدرته على الانطلاق مستقبلا. إنّ بقاء القطاع النفطي بمنزلة القاطرة التي تسحب ورائها بقية القطاعات، وبقاء الإيرادات الريعية (النفطية) مهيمنة في معادلة التمويل للاقتصاد العراقي يجعل هذا الاقتصاد مرتهن بالمتغيّرات السياسية والاقتصادية الخارجية، فضلا عن ارتباطه، وبشكل مباشر بسوق النفط الدولية، ممّا ينعكس سلبا على برامج التنمية الاقتصادية.

وللوقوف على حجم الهيمنة الريعية في الاقتصاد العراقي، يمكن استعراض بعض المتغيّرات الاقتصادية وملاحظة الأثر الريعي عليها :

1- <u>الناتج المحلّي الإجمالي:</u>

يُعدّ الناتج المحلّي الإجمالي (GDP) أحد أهم المؤشّرات الرئيسية للنموّ الاقتصادي، والذي يعتمد من قبل كثير من الدول والمنظّمات الدولية والدراسات العلمية في تشخيص الحالة الاقتصادية للدول على الرغم ممّا يوجه إليه من انتقادات، والتي منها، عدم القول بتحقّق التنمية لمجرد وصول البلد إلى رفع معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي والدخل القومي ، وكذلك ارتفاع متوسّط دخل الفرد. وطبقا للنظرة السائدة في الفكر التنموّي التقليدي فالدخل قد ينموّ بمعدّلات مرتفعة، وقد ينموّ متوسّط دخل الفرد، دون أنْ يقترن ذلك بتحسّن مستوى معيشة غالبية السكان، بل إنّ ذلك قد يقترن بتدهور هذا المستوى، ذلك أن الأثر الحقيقي للتنمية، إنّما يقاس بمقدار تحسن ظروف الحياة لجماهير البشر في الاقتصاد المتخلّف، فالإنسان في النهاية هو الهدف من التنمية ، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هي المقياس الحقيقي للنجاح فيها، فإذا اقتصرت التنمية على رفع معدّلات النموّ دون أنْ تتحسن نوعية حياة جماهير السكان، فلا يمكن القول أنّ ثمة تنمية قد تحقّقت .(محمد ، 1983 ،16). وقراءة متأنّية واستعراض مرجعي لدور الإيرادات الريعية في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق ، يلاحظ منها أنّ مساهمة القطاع النفطي في مكوّنات الناتج المحلّي الإجمالي، تكاد لا تذكر قبل الخمسينات من القرن الماضي ، فقد كان الاقتصاد العراقي زراعيا بامتياز ، إلّا أنّ الوضع سرعان ما تغيّر حينما بدأت الإيرادات النفطية بالتزايد (عبد المنعم ، 1984 ، 403).

إنّ الارتفاع الذي حصل في مساهمة القطاع النفطي في توليد الناتج المحلّي الإجمالي، يعدّ من أهمّ الاختلالات الهيكلّية في الاقتصاد العراقي، ما جعله وحيد الجانب. تعتمد قيمة الناتج المحلّي الإجمالي على مساهمة القطاع النفطي، وقراءة متأنية لمعطيات الجدول رقم (1) تُظهر وبشكل واضح الهيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي من خلال المساهمة الكبيرة لإيرادات هذا القطاع (البترولي) في الناتج المحلّي الإجمالي، وبالمقابل المساهمة الخجولة والمتواضعة لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في هذا الناتج.

الجدول (1)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الـ GDP بالأسعار الجارية في العراق للمدّة

(%) 2017 – 2003

السنة	القطاع النفطي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	بقية القطاعات
2003	51.6	14.3	4.6	29.56
2004	47.6	10.87	2.32	39.25
2005	42.2	13.67	2.20	41.95
2006	40.4	12.95	2.21	44.45
2007	42.8	9.23	2.31	45.62
2008	45.2	7.52	2.26	45.03
2009	43.6	7.35	2.90	46.12
2010	41.7	7.04	2.92	48.31
2011	42.6	7.45	3.22	46.72
2012	43.6	7.04	3.07	46.27
2013	41.9	6.95	3.05	48.08
2014	44	7	3	46
2015	33	5	3	59
2016	35	5	3	57
2017	34	5	3	58

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الجهاز المركّزي للإحصاء ، بغداد ، أعداد مختلفة.

إنّ الأرقام الواردة في الجدول (1) تُفصحُ عن ارتفاع مساهمة هذا القطاع في ألـ GDP ، إذا ما قورن بمساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد شهد عام 2003 نسبة مساهمة وصلت إلى (51.6%) للقطاع النفطي، في حين نجد أنّ مساهمات القطاعات الأخرى كالزراعة التي تراوحت نسبته في أحسن الاحوال بـ (14.3 %) عام 2003، و5 %عام 2017. أمّا قطاع الصناعة فهو الآخر كان متدنيا في مساهمته خلال هذه المدّة، فتراوحت هذه المساهمة بين 4.6 %عامّ 2003، و5 %عامّ 2017. وقد ظلّت مساهمة هذا القطاع متقدّمة على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. ممّا تقدّم نجد أنّ القطاع النفطي على الرغم من التذبذب الذي حدث في إيراداته طول هذه المدّة، بسبب ما حصل في العراق من أحداث وصراعات وحروب، فضلا عن التغيّرات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي جميعها، تركت ظلالها على القطاعات الاقتصادية جميعا، وفي مقدّمتها القطاع النفطي . ولكن على الرغم من ذلك بقي القطاع النفطي القاطرة التي تسحب ورائها بقية القطاعات الاقتصادية، إذ نجد ملامح هذه السيطرة النفطية واضحة المعالم، وبشكل كبير في خطط التنمية الاقتصادية وبرامجها، وتأثّر هذه الخطط بين الفينة والأخرى بمسيرة هذا القطاع، فنجد انتعاش تلك البرامج والخطط واستقرارها، بانتعاش القطاع النفطي واستقراره، والعكس صحيح. وكُلّ ذلك بالتأكيد يوضّح حجم التبعية الريعية ومستواها، التي وصل إليها الاقتصاد العراقي .وكذلك يفصح عن غياب الاستراتيجية والتخطيط العلمي والرشيد واللازم لاستثمار إيرادات هذا القطاع لصالح تنمية بقية القطاعات الأخرى.

الشكل (1)

مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الـ GDP للمدّة (2003- 2017)

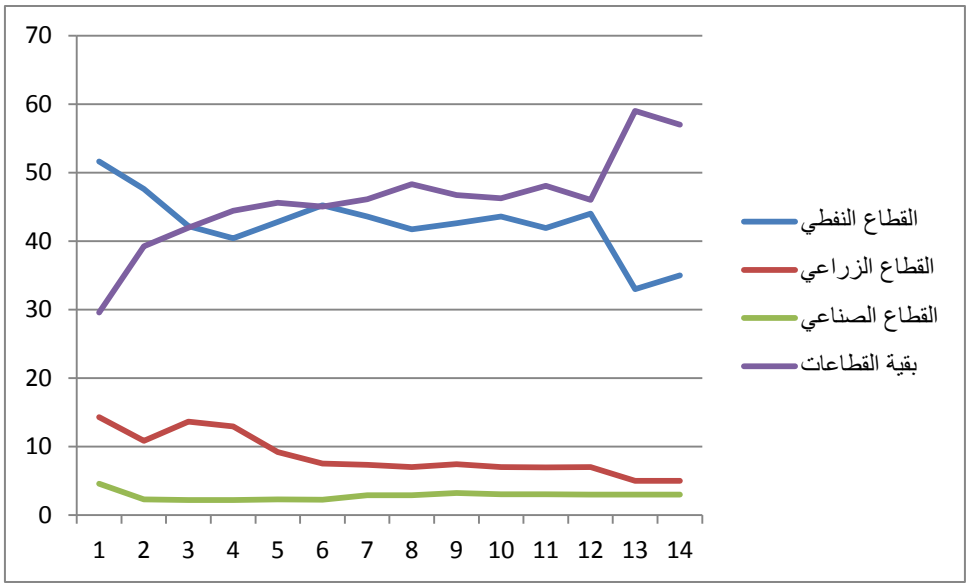

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

2- الموازنة العامّة

بدأ العراق الاستفادة من ثرواته النفطية عامّ 1927، حين بدأت مرحلة جديدة في الاقتصاد العراقي مستفيدا من استغلال النفط تجاريا في تلك السنة، وإنْ كانت متدنية في أول الأمر، ولكن باتت تُشكّل رقما في الموازنة العامّة على حساب تراجع مساهمة القطاع الزراعي ولا سيّما عامّ 1931، حينما ارتفعت هذه المساهمة إلى نسبة 20.6 %. واستمرّت هذه المساهمة بالارتفاع يقابلها تدنٍ في مساهمة القطاعات الاقتصادية، التي يتكوّن منها الاقتصاد العراقي كالقطاع الزراعي، وفيما بعد القطاع الصناعي. وعلى الرغم من اختلاف المراحل التي مرّ بها العراق سواء أكانت مراحل استقرار أم حروب وصراعات اقليمية ودولية ومحلّية، وتبنّي النظم السياسية المختلفة، و نوع الحكم سواء ما كان منها ملكيا أم جمهوريا أم فلسفات اقتصادية سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية أم الطريق الخاصّ (كما كان يشاع آنذاك)، والذي تبنّاه العراق عبر مسيرته، إلّا إنّ تلك المساهمة لم تتغيّر كثيرا، وفي الوقت نفسه لم تترك بصمة إيجابية على الأوضاع: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لأفراد الشعب العراقي.

ولمّا كانت الموازنة العامّة لأيّة دولة تعدّ وسيلة ضرورية من وسائل تحديد السياسة الاقتصادية، وتنفيذها، وتوجيهها وفق رؤيتها العامّة واستراتيجيتها الإنمائية، فإنّ محاولة استقراء الاتّجاهات الرئيسة في الموازنة العامّة العراقية، عبر البيانات والمعطيات الإحصائية المتاحة، سواء أكانت فعلية أم تقديرية ، تضعنا أمام الصورة المضطربة للاقتصاد الوطني.

الجدول (2)

الأهمّية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامّة في العراق للمدّة (2003- 2015)(تريليون دينار)

السنوات	إجمالي الإيرادات الحكومية(1)	الإيرادات النفطية(2)	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيراد العامّ%(3)	الإيرادات غير النفطية (4)	نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيراد العامّ%(5)
2003	16	15.7	98.1	0.3	1.9
2004	33	32.6	98.8	0.2	0.6
2005	40.4	39.4	97.5	1	2.5
2006	49.1	46.9	95.5	2.2	4.5
2007	55	52	94.5	3	5.5
2008	80.6	76.3	94.7	4.3	5.3

9.1	5	90.9	50.2	55.2	2009
9.4	6.6	90.6	63.6	70.2	2010
0.9	0.9	99.1	103.1	104	2011
7.1	8.5	92.9	111.3	119.8	2012
7.1	8.1	92.9	105.7	113.8	2013
8.0	8.5	92.0	97.1	105.6	2014
22.9	15.2	77.1	51.3	66.5	2015

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركّزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، بغداد ، سنوات متفرّقة ، صفحات متفرّقة

الشكل (2)

مساهمة الإيرادات العامّة والإيرادات النفطية وغير النفطية ومساهمتها في الموازنة للمدّة (2003- 2015) ترليون دينار

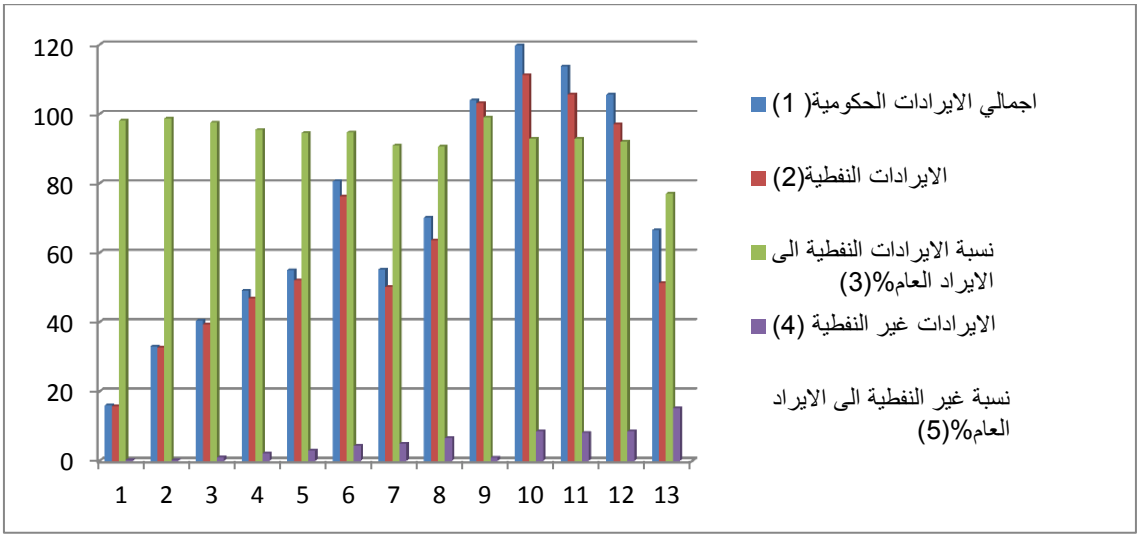

المصدر : إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2).

من خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني نجد أنّ الإيرادات النفطية في العراق ظلّتْ المصدر الاهمّ - إن لم يكن الوحيد - نسبيا في تمويل موازنة الدولة والفعاليات الاقتصادية، وبالمقابل انخفاض في مشاركة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الموازنة، فمنذ البدء باستخراج النفط عام 1927 كانت الإيرادات تُشكّل مكانا مهمّا في الموازنة العامّة، التي تقوم بأوجه

الصرف المختلفة على المؤسّسات والوزارات المختلفة . إذ بلغت أكثر من (95 %) من الإيرادات العامّة للموازنة العراقية للمدّة 2003- 2015، ومن ثَمَّ فإنّ هذا يعني أنّ الموازنة العامّة العراقية شأنها شأن بقية البلدان النامية التي تعتمد على العوائد النفطية في رفد موازناتها .(سهام ،2013 ، 12).

ممّا تقدّم يتّضح أنّ الموازنات المالية في العراق لم تنجح في استعمّال الفوائض المالية التي يوفّرها الريع النفطي بشكل أمثل، وعلى نحو يخدم الاقتصاد الوطني وأفراد المجتمع العراقي على الرغم من أنّها (موازنات انفجارية) كما توصف أحيانا. إذْ إنّ هذه الفوائض المالية ظلّت ولسنوات طويلة غير موجهة نحو قنوات الاستثمار الإنتاجي، ولم تُسهمُ بشكل فعلي في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد، من خلال الاستفادة من هذه الإيرادات في أوقات الفائض في صناديق سيادية أو ما شابه ذلك للاستفادة منها في أوقات العجز أو تذبذب أسعار المورد النفطي، لذلك يمكن القول أنّ مشاكل الموازنات المالية على مستوى الاقتصاد العراقي، هي ليست مشاكل تمويل لهذه الموازنات، بل تكمن المشكلة في آليات توظيف أموال هذه الموازنات وتوجيهها نحو أبواب صرف حقيقية ومنتجة بعيدة عن مظاهر الفساد، وأبواب صرف وهمية وغير فاعلة .(حسين ،2017 ، 12). أيْ بمعنى أنّ توظيف أموال الموازنات خلال تلك السنوات كان بعيدا عن الرشادة والعقلانية في صرفها.

3- <u>هيكل الصادرات</u>

يؤدّي القطاع النفطي ممثّلا بإيراداته الناجمة عن الصادرات النفطية دورا مهمّا في مختلف النشاطات الاقتصادية في العراق، ويعدّ عامّلا أساسا ومؤثّرا في الدخل القومي وتوزيعه ومساهمته في تحديد الاستثمارات، ثُمّ في تحديد اتّجاهات التنمية. فضلا عن ذلك فإنّ للصادرات النفطية دورا فاعلا في هيكل التجارة الخارجية وتأثيرها الواضح في الميزان التجاري وميزان المدفوعات عن طريق الحساب الجاري، يقابل ذلك تدني نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة والزراعة) في الـ GDP، وتخلّفهما في مستوى ونوعية المنتج، انعكس في هيكل التجارة الخارجية، إذ اضطرّ البلد إلى اللجوء إلى النشاط الاستيرادي في سدّ احتياجات الطلب المحلّي من السلع المختلفة، والتي بلغت قيمتها حسب إحصاءات البنك المركّزي لسنتي (2011 و 2013) بحدود (47.89)، و(58.8) مليار دولار على التوالي، (علما أنّ القطاع الخاصّ يُسهمُ بالنسبة الأكبر من هذه الاستيرادات بلغت 73%، و 63% للعامّين المذكورين). في حين لم تتجاوز الصادرات السلعية للخارج قيمتها في عام 2010 عن 300 مليون دينار، ولاتزال الدولة بسبب تلكُّؤ الإنتاج في القطاعات السلعية الرئيسة تستورد أكثر من 85 % من حاجتها من المواد الغذائية و(90%) من حاجتها من السلع الصناعية.(موفق ، 2015 ، 19).

إنّ هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الإجمالية أدّى بدوره إلى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات الكُلّية نتيجة لهيمنة سلعة وحيدة هي (النفط الخام) على نسبة كبيرة جدا منه، فمن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أنّ إجمالي الصادرات بلغ (7.991) مليار دولار عامّ 2003 . في حين بلغت الصادرات النفطية حوالي (7.519) مليار دولار .(مصعب ،2015 ، 66).

ولم تتغيّر تلك الهيمنة من جانب هذا القطاع على حجم الصادرات على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات إذ بلغ إجمالي الصادرات النفطية عامّ 2015 (54.394) مليار دولار في حين أنّ إجمالي الصادرات بلغت (54.595) مليار دولار للسنة نفسها. والجدول رقم (3) يوضّح ذلك.

الجدول (3)

الأهمّية النسبية للصادرات النفطية في الـ GDP للمدّة 2003- 2015

	الناتج المحلّي الإجمالي	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية
2003	15.282	7.991	7.519
2004	31.972	18.491	17.751
2005	49.855	23.697	23.648
2006	64.805	30.529	30.465
2007	88.038	39.519	39.433
2008	129.399	63.726	61.111
2009	110.986	39.431	39.307
2010	138.517	51.764	51.589
2011	185.751	79.681	79.043
2012	218.032	94.209	94.103
2013	232.497	89.766	89.314
2014	223.508	83.981	83.561
2015	169.461	54.595	54.394

المصدر: وزارة التخطيط ، المجموعات الإحصائية لسنوات متفرّقة.

نستخلص ممّا سبق تناوله في هذا المحور أنّ الملامح الريعية وهيمنتها باتت واضحة المعالم على الاقتصاد العراقي، وأنّ تركيبته وهيكلته وفق الصورة التي تمّ استخلاصها من خلال المتغيّرات الثلاثة: (الناتج المحلّي الإجمالي، والموازنة العامّة، وهيكل الصادرات)، تعكس الاعتماد شبه الكُلّي على العوائد النفطية (الإيرادات الريعية)، إذ شكّلتْ مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي ما بين 50- 70%. فيما بلغت مساهمتها في الموازنة العامّة أكثر من 90 % . خلال مدّة الدراسة. في حين نجد أنّ حصيلة الموازنة من الإيرادات الضريبية لم تتجاوز في أحسن حالاتها عن 0.94% عام 2004؛ نتيجة تحرير الاقتصاد العراقي التي تضمّنت إعفاء المستوردات من الرسوم الكمركية، ممّا جعل الإيرادات النفطية، تتصدّر سُلّم مصادر تمويل التنمية، وبذلك ارتبطت أهداف تنمية الاقتصاد ومشاريعه، وإعادة أعماره وتقديم الخدمات العامّة، ولا سيّما التعليم، والصحّة، وإصلاح البنية التحتية بمصدر مالي، تتحكم به عوامل خارجية أكثر من العوامل الداخلية، ناقلا الأزمات الخارجية ولا سيّما أزمة الأسعار وتقلّباتها إلى الاقتصاد العراقي .(وفاء ، 2010 ، 6) .الأمر الذي يظهر أنّ هناك علاقة عكسية بين

تطوّر قطاع النفط الخام، وبين تطوّر القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا سيّما الإنتاجية منها (الزراعة والصناعة)، إذ إنّ قطاع النفط ينموّ بمعدّلات موجبة وعالية والقطاعات الإنتاجية الأخرى تنموّ بمعدّلات سلبية متدنّية.

الشكل (3)

مساهمة الصادرات النفطية في الـ GDP

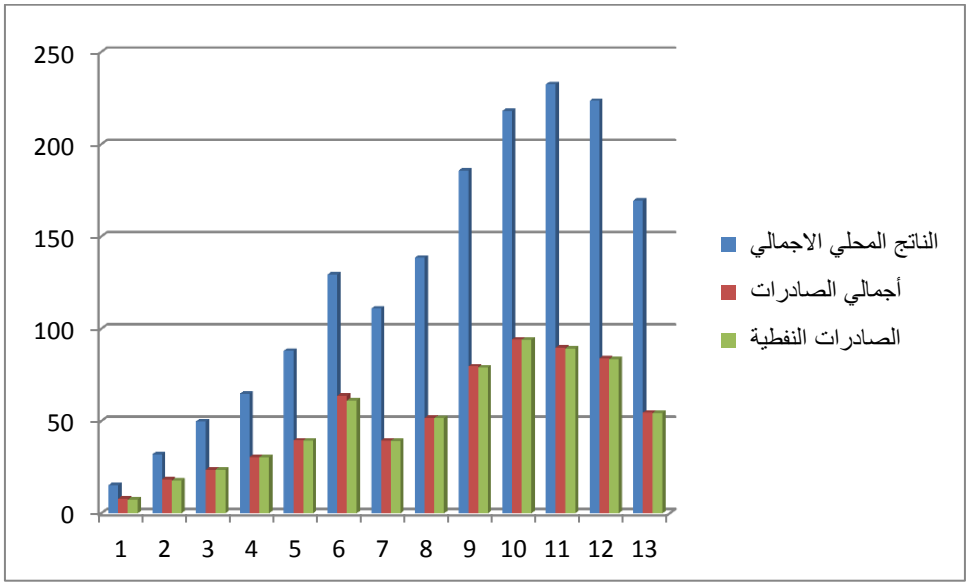

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

المحور الثالث

سبل الخلاص من الريعية (سيناريوهات مغادرة الريعية)

لقد حبى الله العراق دون غيره من الدول بتشكيلة قلّ نظيرها من الموارد الاقتصادية التي لو تَمّ استغلالها وتوظيفها بشكل أمثل ورشيد وتنميتها وتطويرها للاستفادة من إيراداتها لأصبح العراق من أغنى الدول في المنطقة. إلّا إنّ هناك من الصعوبات والمعوّقات التي قد تتعرّض لها أي مبادرة لمغادرة الظاهرة الريعية والتي تتُمثّل بـ:

1- القصور في توفير البيئة الأمنية والاقتصادية المستقرّة والآمنة.
2- انتشار الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة كافّة.
3- التخبّط السياسي، وعدم توحيد المواقف والرؤى السياسية من قبل النخب والأحزاب التي تقود المشهد العراقي، وانعكاس ذلك كلّه على الوضع الاقتصادي.

ومع وجود تلك التحدّيات، إذا ما توفّرت القيادة المخلصة التي تمتلك روح المبادرة والإدارة والتوّاقة إلى التغيير عبر سياسات اقتصادية سليمة، يمكن تجاوز تلك التحدّيات، وتحقيق التنوّع الاقتصادي، والحدّ من الريعية، عبر السيناريوهات والسياسات المقترحة الآتية:

السيناريو الأول – تفعيل دور القطاعات الاقتصادية:

- القطاع الزراعي وتنميته:

إنّ تنمية القطاع الزراعي والنهوض بواقعه من خلال توجيه جزء من الإيرادات الريعية لهذا القطاع، سيؤدّي بالتأكيد إلى زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي، وذلك كلّهُ يحصل بوضع سياسة زراعية فاعلة، من شأنها أنْ تُسهمُ مع بقية القطاعات في تنويع مصادر الدخل. وتهدف هذه السياسة إلى تطوير كفاءة استغلال المساحات المزروعة وتوسيعها، واستعمّال البذور المحسنة والتقاوي، واستعمّال المكننة الزراعية وأساليب الري الحديثة ، وتحدّيث البيئة التشريعية والقانونية الداعمة للقطاع الزراعي وتطويرها، فضلا عن اعتماد سياسة حماية من شأنها حماية المنتجات الزراعية من المنافسة الاجنبية (شيماء ، 2015 ، 165) .وتشجيع القطاع الخاصّ المحلّي والاجنبي للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني. كلّ ما تقدّم يمكن أن يؤدّي الأدوار الآتية:

1- تحقيق الأمن الغذائي في العراق، وتقليص الفاتورة من العملات الاجنبية، التي تُستنزفُ سنويا من أجل استيراد المتطلّبات الغذائية من الخارج، ما يعني تخفيف العبء عن الموازنة العامّة.
2- مساهمة هذا القطاع بالتنمية الاقتصادية في العراق، من خلال قدرته على ما يضيفه إلى الدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج، فضلا عن ما يقدّمه من منتجات (مدخلات إنتاجية)، يمكن أنْ تُسهمُ في تفعيل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنشيطها.
3- معالجة مشكلة البطالة، وتوفير فرص العمل، ما يعني تخفيف معدّلات الفقر.
4- وبناءً على ما تقدّم يمكن أنْ يُسهم هذا القطاع في بناء اقتصاد متنوّع ومستدام، ما يعني تقليل الاعتماد على المورد النفطي، وتقليل الهيمنة الريعيّة، من خلال توفير ما يحتاج إليه البلد من إيرادات.

- تحديث القطاع الصناعي وتطويره.

كانت بداية السبعينات الانطلاقة الأولى لبناء قاعدّة صناعية لا بأس بها في العراق. إلّا إنُ ثلاثة عقود من الحروب، دمّرَت البنية التحتية الصناعية، فلم يَعُدْ العراق يمتلك أبسط مقوّمات إعادة بناء تلك القاعدّة الصناعية وترميمها، الأمر الذي يتطلّب إصلاح ما يمكن إصلاحه من تلك القاعدّة، فضلا عن وضع الخطط الكفيلة بالنهوض في قطاع الصناعة، وبناء قطاعٍ صناعيّ ناجحٍ ومتكاملٍ، قادرٍ على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، ويتمتّع بقوّة ترابطات أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى، والعمل على تطوير المشاريع الصناعية (الاستثمار في البنية التحتية)، وإنشاء المناطق الصناعية المتخصّصة (حيدر ،2015 ، 118)، ولا ننسى دور القطاع الخاصّ في مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسّطة وتشجيعهما، وتفعيل دور العائلات الصناعية، ذلك كلّه بالتأكيد يصبّ باتّجاه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي، من خلال تخفيف حجم الاستيرادات، وزيادة حجم الصادرات من السلع الصناعية .

- التنمية السياحية:

يلعب القطاع السياحي دورا فاعلا في اقتصاديات كثير من دول العالم، بل يعدُّ المورد الأساس لبعض الدول من خلال الإيرادات المُتحصّل عليها من السياحة بأنواعها المختلفة، ومساهمته في تحسين موازين المدفوعات، وتهيئة فرص العمل،

ومنه إلى المساهمة في معالجة البطالة. وقد أشارت الإحصاءات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي إلى أنّ قطاع السياحة يُسهم - بشكل مباشر وغير مباشر - بأكثر من 10% من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي .(مايح ، 2018 ، 272). والعراق من البلدان التي تتوفّر فيها مقوّمات السياحة المتنوّعة، التي من الممكن إذا ما استثمرت بالشكل الصحيح أنْ تَدُرّ على البلد إيرادات كثيرة ولا سيّما في مجال السياحة الدينية؛ لأنّها مصدرٌ مهمٌّ للعملات الاجنبية، قد تُسهمُ في توسيع القاعدّة الإنتاجية. إنّ متطلّبات التنمية السياحية في العراق تتطلّب الآتي (علي 2012 ، 76):

1- إعادة هيكلة مؤسّسات هذا القطاع ومنشآته بالشكل الأمثل، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.
2- فسح المجال أمام الاستثمارات المحلّية والاجنبية السياحية المتخصّصة سواء ما يتعلّق بما موجود من منشآت سياحية قائمة أم استحداث مرافق ومنشآت جديدة.
3- الاهتمام بالتعليم الاكاديمي السياحي، من خلال فتح: الأقسام، والكُلّيات، والمعاهد التي تهتمُّ بمفردات هذا القطاع، وخلق قاعدّة ثقافية وفكرية سياحية تُسهمُ في تطوير هذا القطاع.
4- الاهتمام بالإعلام السياحي؛ من أجل الترويج لهذا القطاع، وإعطاء المواقع والفعاليات السياحية صدىً عالميّا من خلال: المؤتمرات، والبرامج، والافلام الوثائقية، وطبع الدليل السياحي ونشره، والنشرات، والبوسترات التي توضّحُ المعالم السياحية للبلد .
5- استعمّال الوسائل الحديثة وإدخالها في إدارة هذا القطاع ومنشآته، والنظم الحديثة في بناء قواعد البيانات المتعلّقة بالطاقات الاستيعابية والتشغيلية للمنشآت السياحية .
6- الاهتمام بالبيئة القانونية والتشريعية التي من شأنها أنْ تنظم العمل والاستثمار في هذا القطاع، فضلا عن أنّها تُنظّم العلاقة بين السائح والإدارة السياحية ؛ لأنّ القوانين والتشريعات بهذا الشأن يمكن أنْ توفّر حماية للبيئة السياحية من خلال منع التجاوز على المحميّات الطبيعية والمنشآت السياحية المختلفة.
7- إشراك القطاع الخاصّ المحلّي والاجنبي بالإدارة والاستثمار في القطاع السياحي، وتخفيف الأعباء على القطاع الحكومي في هذا المجال.

السيناريو الثاني – هيكلة وتصحيح مسار الإدارات الحكومية

* مكافحة الفساد المالي والإداري:

لقد حلّ العراق المراتب الأولى في عمليات الفساد المالي والإداري في التقارير الدورية التي تنشرها المؤسّسات الدولية المختصّة، ولا سيّما بعد عامّ 2003 ، ولم يقتصر الدور السلبي الذي مارسه الفساد المالي والإداري على قطاع دون آخر، بل انعكست آثاره الخطّيرة على القطاعات الاقتصادية كلّها، من خلال العقود الاستثمارية الوهمية التي مورست في البيئة الاقتصادية العراقية، وكذلك ممارسة وتعمّد الكثير من الموظّفين، وفي المستويات كافّة للحصول على مكاسب شخصية وتغليب المصلحة الخاصّة على المصلحة العامّة، فضلا عن تورّط القطاع النفطي، وهو القطاع المهيمن في الاقتصاد العراقي من خلال إيراداته في نشاطات الفساد المالي والإداري من خلال ابتعاد هذا القطاع عن الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة

إيراداته أو إنتاج النفط وتصديره بغياب العدادات، ممّا يُسهّل إمكانية التلاعب بكمّيات النفط المصدّرة، والذي ينعكس بالمحصلة النهائية على حجم الإيرادات النفطية، وإمكانية الاستفادة منها بشكل أمثل ورشيد.

* دعم القطاع الخاصّ وإعادة الثقة بينه وبين الإدارات الحكومية.

لعب القطاع الخاصّ في العراق دورا فاعلا في تحريك النشاط الاقتصادي، ثُمَّ في عملية التنمية الاقتصادية في مرحلة الخمسينات والستينات لتصل نسبة مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي إلى 80 % في عامّ 1950 (أحمد ، 2007 ، 2)، فكانت مساهمته بإنتاج القيمة المضافة المتحقّقة في القطاع الزراعي البالغة (97) مليون دينار في عامّ 1960. ويُشكّل ذلك ما نسبته 17.7 % من الناتج المحلّي الإجمالي، وهذا يظهر الهيمنة المطلقة للقطاع الخاصّ على النشاط الزراعي. في حين أسهم الناتج الصناعي الخاصّ في إجمالي الناتج الصناعي بنسبة (48 %) عامّ 1960. وكانت الصناعات الخاصّة الصغيرة تُسهمُ في تكوين (46.8 %) من إجمالي القيمة المضافة المتحقّقة في القطاع الصناعي في عامّ 1975. (عماد ،2001 ، 269).

إنّ الدور السابق للقطاع الخاصّ بدأ بالانحسار؛ نتيجة لتأميم بعض المشروعات العائدة للقطاع الخاصّ من قبل الدولة، في نهاية الستينات وبداية السبعينات ، فضلا عن الصراعات والحروب التي شهدتها الساحة العراقية في مرحلة الثمانينات والتسعينات، والتي دفعت هذا القطاع إلى الهجرة للبحث عن بيئة آمنة ومستقرّة تارة، أو الانكفاء والترقّب وعدم المغامرّة والعمل في تلك البيئة غير المستقرّة تارة أخرى، ممّا دفع باتّجاه هيمنة القطاع العامّ على أغلب المشاريع الاقتصادية ، لكن بمرور الوقت، ومع زيادة سكان العراق بات القطاع العامّ عاجزا عن تلبية حاجات السكان ومتطلّباتهم سواء أكان في التوظيف، أم في توفير العديد من السلع والخدمات الضرورية، الأمر الذي يتطلّب بعث دور القطاع الخاصّ وتفعيله من جديد؛ ليكون عونا ومساندا للقطاع العامّ من خلال إعادة الثقة بينه وبين الإدارات الحكومية؛ كونه أهمّ عنصر في المعادلة التنموّية، والقادر على خلق المزيد من فرص العمل، فهو المالك، والشريك، والمتدخّل، والمراقب للحكومة على وفق قواعد السلوك الاجتماعي التي تتشكّل بموجبها قوانين البلاد .(أديب ، 2015 ، 95) .فضلا عن أنّه سيخفف كثيرا من أعباء القطاع العامّ، ولا سيّما في مجال التوظيف. إنّ عملية تفعيل دور القطاع الخاصّ، يمكن أن تتمّ من خلال جملة إجراءات منها :

1- رفع القيود التي تعترض عمل القطاع الخاصّ، وتخفيف تلك الإجراءات الروتينية والطويلة، والتي تتعلّق بالحصول على إجازات تأسيس المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الخاصّة وإقامتها، التي تفضي إلى توسيع مساهمته في الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية.

2- التشجيع والترويج للمشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسّطة ومتناهية الصغر، والتي يقدّم عليها القطاع الخاصّ المحلّي أو الاجنبي.

3- تطوير دور المؤسّسات المالية والمصرفية، وتفعيلها، وتعزيز أهمّية الأسواق المالية؛ ليتُمّ من خلالها توجيه الإنفاق الاستثماري نحو مشروعات: صناعية، وزراعية، وخدمية، تُسهمُ في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتوفير السلع والخدمات، فضلا عن المساهمة في تشغيل المزيد من الأيدي العامّلة من خلال التركيز على المشاريع كثيفة العمل.

4- ضرورة إنشاء صندوق وطني لدعم الاستثمار الخاصّ وتشجيعه، أو إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاصّ، أو كلاهما؛ لضمان الاستثمار الخاصّ، وبالذات في المشاريع الإنتاجية، التي تُسهمُ في تشغيل أكبر عدد ممكن من العمالة .(مايح ، 2018 ، 259)

* إعادة هيكلة الإدارات والنظم الضريبية

لقد بُنِيَ النظام الضريبي في العراق، ومنذ سنوات على أسس تتناغم والظاهرة الريعية المهيمنة على الاقتصاد العراقي، فلم تتجاوز المساهمة الضريبية في أفضل حالاتها عن 3% فضلا عن إنّ هذه النظم لا تعي أنّ الاعتماد الكبير على الإيرادات الريعية، يعدُّ تحدّيا، بل مغامرّة محفوفة المخاطر، ولها آثارها، والتي سبق وإنْ تناولناها، الأمر الذي يتطلّب بضرورة إعادة هيكلة النظام الضريبي، وتفعيل دور الضرائب كمصدرٍ غير نفطي في تمويل الموازنة العامّة للدولة أو إدخال أوعية جديدة ضمن الهيكل الضريبي، من خلال فرض أنواع جديدة من الضرائب مثل: الضرائب على السلع والخدمات ، أو من خلال استحداث الضرائب البيئية، التي تهدف إلى حماية البيئة، زيادة مقدار الرسوم المُتحصّلة من إيرادات القطاع العامّ: رسوم الكهرباء - شرط توفّرها - ، رسوم مياه الشرب، رسوم الخدمات الصحية، رسوم تسجيل السيارات، رسوم حيازة السلاح، وجوازات السفر، وتراخيص الاستيراد وغيرها. ذلك كلّه يجب أنْ لا يكون بعيدا عن تحسين أداء الإدارات الضريبية ومعالجة التهرب الضريبي بأشكاله كافّة، وحصيلة ذلك كلّه بالتأكيد يجب أنْ يذهب للخزينة العامّة، وليس لأي مجال أو إدارة أو حزب أو تكتل وكأنّها (غنائم)، إنّ تلك الإجراءات من شأنها أنْ تحقّق الأهداف الآتية :

أ- تنويع مصادر الدخل من خلال رفد الموازنة العامّة بمصدر جديد للإيراد، يُسهم في تقليص العجز السنوي فيها، فضلا عن تخفيف حجم الهيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي.

ب- تسمح لصُنّاع القرار من التأثير على السلوك المجتمعي من خلال تشجيع ما يرونه نافعا ومفيدا، والحدّ من مما يعتدّونه ضارّا.

ج- يُسهمُ في إعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة واستدامة، ولصالح الطبقات الأكثر فقرا.

د- استعمّال (النظام الضريبي) كسياسة حماية للقطاعات الاقتصادية ومنتجاتها بعيدا عن منافسة السلع الاجنبية لها.

- **هيكلة المنافذ الحدودية وإصلاحها.**

يملك العراق منافذ حدودية على امتداد حدوده مع دول الجوار، وبلغ عدد هذه المنافذ 22 منفذا حدوديا بريًّا وبحريًّا، عدا المنافذ الجوية المُثمّثّلة بالمطارات.

وقد برزت ملامح الهدر والضياع في المنافذ الحدودية بعد انحسار الإيرادات النفطية، ومحاولة الحكومة تسخير إيرادات بديلة للنفط؛ لتمويل الموازنة العامّة للدولة. فقد أبرزت العديد من التقارير والدراسات الصادرة عن اللجان المالية والاقتصادية في مجلس النواب وغيرها من الجهات الرقابية كـ: ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، حجم البيروقراطية والفساد المالي والإداري المستشري في معظم الحلقات الإدارية المنتشرة في المنافذ الحدودية كافّة في البلد.

إنّ إصلاح المنافذ الحدودية وهيكلتها، وتفعيل دورها، ومساهمتها في تنويع الإيرادات الحكومية يتُمّ من خلال : (حيدر ، 2017 . 1)

1- أبعاد الإدارة المالية لتلك المنافذ عن المحاصصة: الاقلّيمية، والإدارية، والحزبية، والعشائرية، وترك إدارتها بيد الحكومة المركّزية (وزارة المالية) حصرا.
2- إدخال نظم معلوماتية حديثة في التفتيش والرقابة على السلع الداخلة إلى العراق، وفي المنافذ الحدودية كافّة (البحرية والبرية والجوية). وذلك من خلال الاستعانة بنظم الجباية الالكترونية والحدّ من اجتهاد العنصر البشري في عمليات التقويم والإدخال.
3- التعاقد مع شركات عالمية رصينة بما يضمن كفاءة الفحص والتحصيل والتخليص الكمركي، وبما يعظم الإيرادات السيادية للدولة.

4- إنشاء نقاط تدقيق كمركي في المحافظات كافّة، عبر حواجز تدقيق لمختلف الشاحنات، التي تتحرّك على الطرق، وتتضمّن تلك الإجراءات توقيف أي شحنة لم تستوف إجراءاتها الكمركية.

4- مكافحة الفساد بأشكاله كافّة في المنافذ الحدودية، من خلال كشف مختلف أساليب التحايل والتزوير والابتزاز والتواطؤ مع بعض الأجهزة الحكومية والأحزاب السياسية، وغيرها من مافيات الفساد في البلد ومعالجتها.

5- تشديد القوانين النافذة، واستحداث قوانين جديدة، وتفعيل الإجراءات والملاحقات الحازمة والصارمة بحقّ مافيات الفساد المهيمنة على المنافذ الحدودية في البلد، ومحاسبة الأطراف كافّة المتورطة بعمليات التهرّب الضريبي، وإدخال السلع بشكل غير قانوني من تجّار وموظّفين في مختلف المنافذ الحدودية.

* التفكير بإنشاء صندوق سيادي.

ضرورة العمل لإنشاء صندوق ثروة سيادي، يعمل كمصدرٍ ماليّ، وكضمان للأجيال القادمة عن طريق ادّخار جزء من الإيرادات النفطية في أوقات فورة الأسعار وتوفّر (الوفرة المالية)، واستثمار هذه الفوائض المالية في محفظة مالية متنوّعة، أسوة بما يحصل في كثير من الدول النفطية ومنها الخليجية تحديدا، التي بات تأثير التغيّرات السلبية في أسعار النفط على اقتصادياتها لا تتجاوز 10% من جرّاء انخفاض أسعار النفط؛ لتمتّعها باحتياطيات مالية كبيرة في صناديق الثروة السيادة الوطنية . ليعمل ذلك الصندوق كمصدر للأزمات المالية، التي قد يتعرّض لها الاقتصاد العراقي.

الخاتمة

أولا- الاستنتاجات

1- ابتدأ العراق مشواره التنموّي معتمدا على القطاع الزراعي، ثُمّ سرعان ما انحسر دور هذا القطاع بظهور الإيرادات البترولية في خمسينيات القرن الماضي.

2- الدولة الريعية هي الدولة التي تعتمد في إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية، وعلى ما يخرج من الأرض، أيْ بمعنى لا وجود لنشاط اقتصادي منتج، أو وجود نشاطات اقتصادية ولكن هامشية.

3- انعكست الإيرادات الريعية بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي، الأمر الذي أدّى بسبب الاعتماد عليها بشكل شبه كلّي إلى تهميش بقية القطاعات الاقتصادية، التي لا تقلّ أهمّية عن القطاع النفطي.

4- تركت الظاهرة الريعية تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية كبيرة على مجمل الحياة في العراق.

5- أسهمت الإيرادات المتأتّية من القطاع النفطي بنحو 70% من الناتج المحلّي الإجمالي، و94 % من الموازنة العامّة، و98% من قيمة الصادرات.

ثانيا- التوصيات

1- ضرورة التفكير بتبنّي أنموذج تنموّي، يتواءم مع ما متوفر من إمكانيات اقتصادية سواء أكانت مادية أم بشرية في العراق.

2- اعتماد الحوكمة الرشيدة في إدارة الإيرادات الريعية، والحدّ من حالات الفساد المالي والإداري التي استنزفت تلك الإيرادات.

3- التفكير بتبنّي سيناريوهات على الأمد المتوسّط، من شأنها الدفع باتّجاه مغادرة الريعية، وتحريك بقية النشاطات الاقتصادية؛ لتُسهمُ بشكل فاعل في الاقتصاد العراقي.

4-الاهتمام بالإدارات الحكومية والمؤسّسات التي تمارس أنشطة خدمية، والتي تُسهمُ رسومها في تنويع الإيرادات العامّة للدولة، من خلال تفعيل دورها، وأتمتة نشاطاتها؛ لتقليل حالات الفساد والخلل والتحايل والتزوير وما شابه ذلك.

المصادر

أولا- المصادر العربية :

1- ابن منظور، لسان العرب، المجلّد الثامن، ط1، دار المعارف، الكويت، 1966.

2- أديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، واسط، 2015.

3- أحمد عمر الراوي، القطاع الخاصّ العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مجلّة المستنصّرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصّرية، 2017.

4- أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية – مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرّفَة، الكويت، 1982.

5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامّة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد، سنوات متفرّقة.

6- بلغيت عبد الله، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية النفطية في أفريقيا الاستوائية، دراسة حالة الغابون، مجلّة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلّد 3 ، العدد 1 ، 2020.

1. 7- توبي شيللي، النفط السياسة، والفقر، والكوكب، ترجمة دينا الملاح، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2010.

8- حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، في الأمّة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، مركّز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

9- حسن محمد سلمان، التطوّر الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطوّر الاقتصادي 1864-1958، ج1، العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2006.

10- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

11- حسين عجلان حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظلّ الهيمنة الريعية للواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلّة المنصور، العدد 27، 2015.

12- حسين حمه سعيد ، نظرية أمارتيا سن في العدالة، ونتائج تطبيقها على التشريعات المالية العراقية الفيدرالية، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، غير منشورة، كلّية الحقوق.

13- حيدر شلب وشكه، إيرادات النفط في العراق وإمكانيات استعمّالها في التنويع الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلّية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصّرية، 2015.

14- حيدر حسين آل طعمة، المنافذ الحدودية وفرص تعظيم الإيرادات، مقالات اقتصادية، شبكة النبأ المعلوماتية، 2017.

15- جاوي سومية، أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015 .

16- ساميلسون نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

17- سهام حسين البصام، وسميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكالية انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامّة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلّة كلّية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013.

18- شيماء فاضل محمد، الآفاق المستقبلية لموازنة العراق الاتّحادية في ظلّ تنويع مصادر الدخل، أطروحة دكتوراه، كلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.

19- صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادي في العراق الحديث، ط1، بغداد، دار المدى للثقافة والنشر، 2009.

20- عاطف لافي مرزوك، إشكاليات التحوّل الاقتصادي في العراق، مؤتمر بيت الحكمة، 2008.

21- عبد الحكيم الرفاعي، الاقتصاد السياسي، ج1، ط 2، مطبعة لجنة الآتيف والترجمة والنشر، القاهرة، 1938.

22- عبد المنعم السيد علي، مدخل إلى علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكُلّي، مطابع جامعة الموصل، 1984.

23- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، دراسات عراقية، بغداد، 2013.

24- علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلّة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلّد 4، العدد 9، لسنة 2012.

25- عز العرب، الدولة الريعية، المركّز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 65، السنة السادسة، 2010.

26- عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاصّ في العراق، ط1، بيت الحكمة، بغداد، العراق.

27- غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، شبكة المعلومات العالمية.

28- فنشنز وفيتللر، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة محمد إبراهيم زيد، دار الكاتب العربي لطباعة والنشر، بلا سنة الطبع.

29- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1986.

30- مايح شبيب الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد، (تجربة دولية)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

31- مايكل آل روس، نقمة النفط، كيف تؤثّر الثروة النفطية على نموّ الأمم، مكتبة مؤمن قريش، 2013.

32- محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية، الحوار المتمدّن، العدد 3637 ، في

(13- 2 - 2012).

33- مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي في العراق، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، العدد 19، بغداد، 2010.

34- موفّق حسن محمود، تعقيب على الموازنة لعام 2015، مجلّة الحوار، العدد 44، السنة التاسعة، شباط ،2015.

35- وفاء المهداوي، المرأة، الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحوّل نحو اقتصاد السوق في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، 2010.

36- وليد خليف جبارة الطائي، النفقات العامّة في الاقتصادات الريعية اتّجاهات وانعكاسات، العراق حالة دراسية للمدّة 2003- 2009، رسالة ماجستير، كلّية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصّرية، بغداد، 2011.

37- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد .

38- يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي، التنمية منذ 1945، ج1، البلدان العربية الآسيوية، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

ثانيا – المصادر الاجنبية:

1- Adam Smith, Anquiry into the nature and causes of the wealth of nation, Metairie, Copyright, 2007.
2- http:// en.Wikipedia.org/ wiki/ Dutch Disease .p.2